التقرير النهائي عن
الندوة الثانية لمياه الشرب المعبأة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
30 أبريل – 1 مايو 2023، الدوحة، دولة قطر

تحت رعاية سعادة الشيخ فالح بن ناصر آل ثاني وزير البيئة والتغير المناخي بدولة قطر، عقدت جمعية علوم وتقنية المياه الخليجية الندوة الثانية لمياه الشرب المعبأة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت مظلة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبالتعاون مع وزارة البيئة والتغير المناخي الموقرة بدولة قطر واستضافة كريمة منها، خلال الفترة 30 أبريل – 1 مايو 2023. وعقدت الندوة بدعوة عامة لجميع المهتمين بهذا الموضوع من تنفيذيين وتشريعيين وباحثين وأكاديميين وممثلين للمجتمع المدني، وحضرها حوالي 75 شخص حضوريا وافتراضيا.

وتأتي هذه الندوة الثانية حول موضوع مياه الشرب المعبأة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استكمالاً لتوصية الندوة الأولي (دولة الكويت في يناير 2020) بعقد ندوات مكملة بالتركيز على مواضيع أو أبعاد معينة، ومنها موضوع "**الجانب التشريعي والتنظيمي لصناعة وسوق المياه المعبأة لضمان جودة هذه المياه وحماية المستهلك وتخفيف الأثر البيئي لها، ويشمل ذلك التشريعات والمواصفات والرقابة وأساليب التخلص من المياه العادمة والعبوات البلاستيكية المصاحبة لإنتاج واستخدام المياه المعبأة**"
(https://wstagcc.org/seminar-on-bottled-water-consumption-in-the-gcc-countries/).

ولذا، هدفت الندوة الثانية إلى مناقشة الجانب التشريعي والتنظيمي لصناعة وسوق المياه المعبأة لضمان جودة هذه المياه وحماية المستهلك وتخفيف الأثر البيئي لها، وتبادل الخبرات المكتسبة وأفضل الممارسات بين دول المجلس، وسد الثغرات في الأنظمة والتشريعات الحالية سواء المؤسسية أو التنظيمية، وصولاً إلى وضع الأنظمة الاسترشادية التي تنظم هذه الصناعة على مستوى دول المجلس. أدار الندوة عضو مجلس إدارة جمعية علوم وتقنية المياه الخليجية وممثل دولة قطر المهندس عبدالرحمن المحمود، وقدم أوراق العمل عدد من الباحثين والمسئولين من دول المجلس في مجال مياه الشرب والمياه المعبأة، وكانت عناوين أوراق العمل كالتالي:

- **استهلاك مياه الشرب المعبأة في دول مجلس التعاون الخليجي**، الدكتور وليد الزباري، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين
- **التشريعات والمواصفات القياسية الخاصة بالمياه المعبأة**، المهندس خالد الجهمي، هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي
- **دور مركز سلامة وجودة الغذاء في ضمان مأمونية مياه الشرب المعبأة**، المهندسة فاطمه بنت يوسف العريمية، وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، سلطنة عمان
- **الثروة الكامنة: إعادة تدوير واستغلال الفرص من القناني البلاستيكية**، الدكتور سلطان السالم، معهد الكويت للبحث العلمي، دولة الكويت

ولقد نتج عن الندوة الاستنتاجات والتوصيات التالية

1. يمثل المستهلك ومعرفته بالتكاليف المصاحبة للمياه المعبأة حجر الزاوية في استهلاكها، ولذا يوصى بالعمل على رفع وعي المجتمع الخليجي بالمياه بشكل عام، والمياه المنزلية ومياه الشرب المعبأة بشكل خاص، وتزويده بالمعلومات المتعلقة بعملية إنتاج المياه في الحالتين ومراقبة جودتها من الإنتاج إلى نقلها وتخزينها، والتأثيرات الاقتصادية والبيئية والصحية المصاحبة لإنتاجها واستهلاكها من خلال البرامج التوعوية المناسبة، وكذلك تخصيص جلسات خاصة بنوعية مياه الشرب في المؤتمرات والندوات المتعلقة بالمياه، وللمناهج الدراسية، وإنشاء موقع إليكتروني خليجي لمياه الشرب المعبأة (اشتراطاتها ومعلومات توعوية ومقاطع فيديو).

2. أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفضيل المياه المعبأة على المياه المنزلية المزودة من قبل الوزارات والهيئات الحكومية هو عدم ثقة نسبة كبيرة من المجتمع الخليجي في المياه الحكومية، ولذا يوصى باستمرار تطوير شبكة المياه العامة في دول المجلس لضمان وصول المياه للمستهلك بالجودة العالية ونشر التقارير والتوعية باستمرار لبقاء ثقة المستهلك بها.

3. تمثل صناعة المياه المعبأة أحد الأنشطة الاقتصادية الوطنية القائمة الهامة في دول المجلس كما أن لها أهمية استراتيجية عالية لحالات الطوارئ المتعلقة بمياه الشرب. ومن الضروري تشجيعها على النمو، ولكن يجب أن يتم تقليل تأثيراتها على الإنسان والبيئة وتكاليفها المنظورة وغير المنظورة. ولذا يجب تنظيمها بشكل عالي ووضع التشريعات والقوانين في سبيل ذلك، مثل إلزام مصانع المياه المعبأة بتطبيق نظام HACCP ، القيام بدراسات تقييم الأثر البيئي ضمن اشتراطات التراخيص، والالتزام بممارسات التصنيع الجيدة عند تشغيل المصانع، ووضع الضوابط والتنظيمات المطلوبة لحماية صحة المستهلك.

4. يعتبر القطاع الخاص طرفاً رئيسيا في قطاع مياه الشرب ويوصى بدعوته للمشاركة في ندوات ومؤتمرات المياه وخصوصا المياه المعبأة لسماع وجهة نظره ولعدم الخروج بتوصيات أحادية الاتجاه، وتطوير مساهمته في تحفيز منظومة المياه المستدامة وتركيز الجهود لتطوير ممارسات القطاع في تعبئة المياه وفق أفضل ممارسات الاستدامة العالمية لتعزيز سمعة دول مجلس التعاون كوجهة مستدامة وصديقة للبيئة.

5. هناك العديد من القضايا الصحية والبيئية والاقتصادية الناتجة عن سوء التخزين والتعرض للحرارة والشمس للمياه المعبأة، وكذلك هناك العديد من القضايا الناشئة مثل قضية الميكروبلاستك والنانوبلاستك وتفاعل المضافات والمنكهات مع البلاستك، ويوصى بدعم وتكثيف البحوث في هذا المجال لدعم صنع السياسات من قبل المسئولين في هذا المجال. كما يوصى بوضع التشريعات والتنظيمات التي تحفز القطاع الخاص للتوجه نحو استخدام الزجاج للمياه المعبأة وتدويرها، أو استخدام القناني العضوية صديقة البيئة،

6. العمل على إنشاء بنية تحتية متكاملة لإدارة النفايات البلاستيكية لا سيما تلك الناجمة من القناني المستخدمة لمياه الشرب بهدف استخلاص الكيماويات والوقود منها في الصناعات الثقيلة المتكاملة، واستخدام القناني البلاستيكية كنواة لتدشين حجر الزاوية لسوق خليجي موحد يعتمد الاقتصاد الدائري الأخضر كآلية عمل لتحقيق مردود بيئي واقتصادي.

7. على مستوى العمل الخليجي المشترك يوصى بالعمل على مراجعة التشريعات والتنظيمات الخليجية الموحدة لضمان تعزّيز سلامة المياه المعبأة وصحة المجتمع، وإلزام أرباب العمل والجهات المعنية باستغلال النفايات البلاستيكية بنسب وتقنيات تتوائم مع طبيعة المنشأة، ووضع مواصفات خليجية للمواد المعاد تدويرها الناجمة من القناني البلاستيكية، وتبادل الخبرات بين الجهات المختصة لمياه الشرب بدول مجلس التعاون الخليجي.

يوصى برفع نتائج وتوصيات هذه الندوة للأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتعميمها على الوزارات والهيئات والجهات ذات العلاقة بدول المجلس، على أن توضع نتائج الندوة وأوراق العمل المقدمة بها موقع جمعية علوم وتقنية المياه الخليجية (www.wstagcc.org) لتعميم الاستفادة منها.

وتتوجه جمعية علوم وتقنية المياه الخليجية بالشكر الجزيل لسعادة الشيخ فالح بن ناصر آل ثاني وزير البيئة والتغير المناخي بدولة قطر، على تفضله برعاية هذه الندوة وللوزارة على كريم دعمها للندوة واستضافتها لها.

والله الموفق،،،

أ.د. وليد خليل الزباري
رئيس لجنة الشؤون العلمية والتدريب